أثر المعونات المالية البريطانية في الوضع المالي في شرق الأردن 1921 - 1925م

محمد أحمد صلاح

أستاذ مشارك بقسم العلوم الإنسانية ، كلية العلوم والآداب ،
جامعة العلوم والتكنولوجيا الأردنية ، الأردن .

الملخص

بعد تأسيس حكومة شرق الأردن بفترة وجيزة ، أصبح واضحاً أن إيراداتها غير كافية لتغطية نفقات الإدارة ونفقات الجيش العربي المؤلف من ٧٥٠ رجلاً تحت قيادة ضابط بريطاني ، وهو الذي كان ضرورياً من أجل الحفاظ على الأمن في شرق الأردن وحدود فلسطين الشرقية .

في السنة المالية 1921-1922 كانت المعونة المالية البريطانية 180 ألف جنيه إسترليني ، وخفضت إلى 100 ألف جنيه في السنة المالية 1922-1923 ، ثم خفضت بعد ذلك عشرة آلاف جنيه لتصل إلى 90 ألف جنيه ، وخلال المحادثات التي أجراها الأمير عبدالله في لندن في خريف 1922 ، طالب الأمير ورئيس مستشاريه بزيادة الدعم المالي ، فتم اتخاذ قرار بتثبيت الدعم بمبلغ 150 ألف جنيه من أجل أن تقف الحكومة على قواعد صلبة ، وتكون قادرة على إعادة تأسيس نظام الضرائب .

وفي الحقيقة ، لم تستطع حكومة شرق الأردن في السنوات الماضية تحقيق تقدم في هيكلة النظام المالي وتنظيمه ، ولذلك ومن أجل أن يبقى النظام سائداً في المنطقة أوصى كبيرالممثلين البريطانيين وبقوة بتصديق الموازنة العامة ، ومراقبة النفقات المختلفة ، ونظام الضرائب وجمع الواردات ، وتوفير بعض الضمانات للاستخدام السليم لدخل الحكومة ، والاطلاع على مجريات الأمور التي تحصل في الدائرة المالية ، وتأمين درجة مقبولة من الكفاءة بين صفوف قوات الاحتياط .

المقدمة

اقترح هربرت صموئيل (H. Samuel) المندوب السامي البريطاني في فلسطين على حكومته في 7 آب (أغسطس) 1920 ، إقامة تنظيم عشائري في شرق الأردن ، يشرف عليه اثنان من حكام المناطق ، وعدد صغير من المعاونين ، تساعدهم قوة من الشرطة ، يتم تشكيلها من أبناء القبائل بقيادة ضباط بريطانيين[1] .

وأشار صموئيل إلى أن المنطقة غنية زراعيّا ، وأن عائدات الضرائب ستكون كافية لتغطية نفقات الإدارة ، وفتح الطرق ، وسيبقى منها فائض معقول يمكن تخصيصه للنفقات العامة في فلسطين[2] .

وعدد صموئيل فوائد هذا التنظيم على النحو التالي :

1 - حماية حدود فلسطين الشرقية من خطر الغارات .

2 - القبض على اللصوص القادمين من شرق الأردن .

3 - منع احتمال إيقاف شحنات الحبوب إلى فلسطين ، كما حدث في السنة الماضية وأدى إلى ارتفاع كبير في الأسعار[3] .

4 - الإدارة والاحتلال العسكري لن يكلفا بريطانيا أية نفقات إضافية .

5 - قادة شرق الأردن وشيوخه يطالبون ويرحبون بالوجود البريطاني[4] .

عارضت بريطانيا فكرة الاحتلال العسكري ، وقررت إرسال عدد من الضباط السياسيين البريطانيين إلى شرق الأردن لمساعدة الأهالي على تشكيل حكومات محلية .

تمكن الضباط في أواخر شهر آب (أغسطس) 1920 من تشكيل ثلاث حكومات محلية كانت عاجزة عن حفظ الأمن ، وفك النزاعات العشائرية ، وجباية الضرائب ، وغير متلائمة مع حاجات المنطقة وظروفها[5] ، مما اضطر بريطانيا إلى الاتفاق مع الأمير عبدالله على تشكيل حكومة وطنية في شرق

الأردن ، تدعمها ماليّا لسد العجز في نفقات الإدارة المدنية والعسكرية[6] .

سعت الحكومة بعد تشكيلها في 11 نيسان (أبريل) 1921 ، إلى تنظيم الشؤون المالية بشكل يضمن لها زيادة في الإيرادات المحلية ، غير أنه تبين فيما بعد أن هذه الإيرادات عاجزة عن سد النفقات العامة للإدارة المدنية ، وتنظيم القوة العسكرية ، فاضطرت إلى طلب المعونة المالية البريطانية .

قدمت بريطانيا معونات مالية وصلت إلى أكثر من نصف مجموع الإيرادات المحلية لسد العجز المالي في النفقات العامة للحكومة خلال الفترة 1921 - 1925 . غير أنه تبين لها فيما بعد عجز الحكومة عن وضع النظام المالي على أسس صحيحة ، مما اضطرها إلى فرض المراقبة على مالية شرق الأردن ، بهدف إصلاح أسلوب الإدارة المالية ، والتخلص من النفقات غير الضرورية ، وضبط الإيرادات والنفقات في ميزانية سنوية .

ولأهمية هذا الموضوع من الوجهتين الإدارية والمالية ، رأيت من المناسب تقديم هذا البحث الذي يكشف لنا عن «**أثر المعونات المالية البريطانية في الوضع المالي في شرق الأردن من سنة 1921 - 1925**» ، موضحاً من خلاله دور الحكومة البريطانية في تنظيم الشؤون المالية وإصلاحها من خلال فرض المراقبة المالية ، ومقيّماً الوضع المالي والإداري للحكومة الأردنية ، ومحاولاتها في إصلاح هذا الوضع ، معتمداً في ذلك على الوثائق البريطانية والأردنية التي توضح الأحداث التاريخية لهذه الفترة ، وهي التي تعتبر أساساً مهماً للفترة التي جاءت بعدها ، ومكنت الحكومتين الأردنية والبريطانية من وضع النظام المالي على أسس سليمة .

الحكومة الأردنية وتنظيم الشؤون المالية

تولت الحكومة الأردنية التي تأسست في 11 نيسان (أبريل) 1921 ، تحت إشراف المندوب السامي على فلسطين (High Commissioner) وممثله في عمان الذي أطلق عليه لقب كبير الممثلين البريطانيين (Chief British Representative) المسؤولية المالية في البلاد ، وقامت بما يلي :

1 - إدارة الشؤون المالية وتنظيمها

أشرفت الحكومة على سير الشؤون المالية وتنظيمها في البلاد من خلال وزير المالية الذي أطلق عليه في تلك الفترة لقب «مشاور ثم مستشار ثم وكيل» ، ويعاونه الحكام الإداريون ومجالس الإدارة في المقاطعات ومأمور المال والجباة ؛ حيث عمل الجميع على النظر في تحصيل الإيرادات وانتظام سيرها وإنفاقها ، ومراقبة معاملات المأمورين والجباة ، ومحاسبة صناديق المنافع العمومية ، والمبايعات والمقاولات وكل ما له صلة بإدارة أموال الحكومة ، وفقاً لأحكام قانون الولايات العثماني الصادر سنة 1864 ، الذي طبقته في البلاد اعتباراً من 15 نيسان (أبريل) 1921 [7] .

عملت الحكومة على سن القوانين والأنظمة التي من شأنها تأمين طرق الجباية وزيادة الإيرادات العامة التي تساعدها على تأمين نفقاتها ، كما عملت على تعديل تلك القوانين والأنظمة وإلغائها ، فبلغ مجموع القوانين والأنظمة التي سنّتها أو عدلتها خلال الفترة 1921 - 1925 حوالي خمسة وثلاثين قانوناً[8] .

ومن القوانين التي أصدرتها الحكومة بهدف تنظيم الأمور المالية ، قانون اعتبار أول شهر نيسان (أبريل) من كل سنة بداية للسنة المالية ، وجاء اختيار هذا الشهر لفوائده من الوجهتين الاقتصادية والإدارية ، حيث إنه أقرب الشهور إلى التحقق من عمليات التخمين للإيرادات العامة التي تترتب على الأهالي ، وتبنى عليها الموازنة المالية السنوية[9] ، وكذلك قانون إحلال القرش المصري للتعامل والتداول في البلاد ، بدلاً من القرش السوري الصادر في 15 شباط (فبراير) 1923 ، بهدف تسهيل التعامل بين البلاد التابعة للانتداب البريطاني ، وجرى العمل بهذا القانون اعتباراً من 1 نيسان (أبريل) 1923 [10] .

2 - التشريع المالي العثماني

نشأت القوانين والأنظمة الخاصة بالضرائب والرسوم وطرق الجباية والتحصيل في حكومة شرق الأردن على أنقاض التشريع المالي العثماني ، الذي

كان من عيوبه افتقاره إلى الوحدة والعدالة في قواعد التكليف بين منطقة ومنطقة في الإقليم الواحد ؛ حيث إن الضريبة الواحدة كانت تفرض على أسس مختلفة تبعا لأوضاع البلد وإمكان التطبيق . فضريبة الأعشار التي كانت تستوفى عن الحاصلات الزراعية جرى تحصيلها بعد تحويل مقاديرها المخمنة إلى النقد ، وفي مقاطعة البلقاء كانت تباع العشور بالمزاد العلني إلى ملتزم يؤديها للدولة نقداً ، ثم يقوم باستيفائها من المكلفين بحسب الأهواء والظروف ، وسميت هذه الطريقة بـ «القيالة أو أصول التلزيم» ، ويتم توزيع الضريبة بصورة مقطوعة على القرية أو العشيرة ، توظيفاً ثابتاً لا يتغير ، وما ينطبق على هذه الضريبة ينطبق على الضرائب الأخرى[11] .

ولجأت الدولة العثمانية إلى دفع معونات مالية إلى رؤساء العشائر البدوية في شرق الأردن ، من أجل الكف عن الغارات على السكان المستقرين ، وتأمين الحماية لطريق الحج الشامي وسكة حديد الحجاز ، وفي أيام ما قبل الحرب العالمية الأولى طالبت بنو صخر بتطبيق ضريبة على أهالي مادبا مقابل قيامهم بتصدير محصول الذرة ، وحاولت الدولة العثمانية منعهم بالقوة العسكرية ، وبعد وقوع بعض المعارك ، تم إحلال السلام بعد أن وافق أهالي مادبا على دفع مبلغ 600 جنيه إسترليني لهم[12] ، وعند تأسيس حكومة شرق الأردن لجأت إلى ما يلي :

1 - استيفاء الضريبة من كامل محصول الفلاح دون خصم البذار والمصاريف المختلفة ، ووفق أسس مختلفة من مقاطعة إلى أخرى ، ففي السلط استوفتها كاملة ، وفي إربد نصف كاملة ، وفي الكرك كان من يملك عشرة آلاف دونم مثلاً يدفع ضريبة تساوي ما يدفعه المالك لخمسين دونماً ، لأن الدفع كان على أساس الأسرة الواحدة لا على أساس المحصول .

2 - التعامل الودي مع القبائل البدوية ، وكما كان سائداً أيام العثمانيين ، فأعفتهم من دفع الضرائب ، ومنحت رؤساءهم المعونات المالية[13] .

لقد اعتبر دافعو الضرائب من أهل البلاد ما تقوم به الحكومة من معاملة تفضيلية لبعض العشائر البدوية التي هي مصدر دائم للقلق والاضطراب ظلماً وإجحافاً بحقهم[14] ، فثاروا على الحكومة بالسلاح مطالبين إياها بالإصلاح ، كما حدث في حركة العدوان التي وقعت في شهر أيلول (سبتمبر) 1923 [15] ، وأما بعض الممثلين البريطانيين في شرق الأردن فقد رأوا أن تعامل الحكومة مع البدو لا يخلو من العقلانية ، فهذه القبائل اعتادت منذ العهد العثماني على عدم دفع الضرائب وتلقي المال منهم ، ومن دون هذه الإجراءات التي تقوم بها حكومة شرق الأردن ، تتفكك البلاد ، وتعود إلى حالة عدم الاستقرار ، خصوصاً أن بني صخر كانوا قادرين على تجميع حوالي 2000 رجل يقيمون في المنطقة الواقعة إلى الشرق من البلقاء في الشمال إلى وادي السرحان في الجنوب ، وهذه المنطقة تجاور الوهابيين الذين اعتادوا الإغارة على شرق الأردن ، والذين قد ينضمون إليهم ويقفون معهم ، ويعملون على تهديد البلاد في وقت لم تكن الحكومة قادرة على وقف هذا التهديد ، فألغت الضرائب عنهم مقابل التخلي عن تصرفاتهم اللاقانونية ، وإعلان الولاء للبلاد[16] .

وكان الأمير عبدالله قد طلب من الحكومة التي شكّلها برئاسة حسن خالد أبو الهدى في 5 أيلول (سبتمبر) 1923 ، أن تعمل على تخفيض النفقات ، وإصلاح طرق توزيع الضرائب وجبايتها بما يكفل مصلحتي الخزينة والأهالي معا[17] ، فعمدت هذه الحكومة إلى إعفاء الأهالي من بقايا الأموال الأميرية وخفضت بعض الضرائب[18] ، لكنها عجزت كشأن الحكومات السابقة عن وضع سياسة مالية للبلاد يكون هدفها زيادة الإيرادات المحلية ، والاقتصاد في النفقات ، وتبني برامج للاستثمار الزراعي والصناعي بشكل يحقق لها الاستقلال المالي والاستغناء عن طلب المعونات المالية من حكومة الانتداب كما سنوضح فيما بعد .

المعونة المالية البريطانية

بغرض إنشاء قوة عسكرية في شرق الأردن ، قادرة على تنفيذ أوامر الحكومة وتعليماتها ، والمساعدة في جباية الضرائب ، وحفظ الأمن والاستقرار

في داخل البلاد ، وحماية حدود فلسطين وسوريا ، وبهدف تنظيم هذه القوة تعهدت بريطانيا بتقديم معونة مالية لحكومة شرق الأردن تساعدها على نفقات الإدارة المدنية أو ما عرف بقائمة الأمير المدنية وإنشاء القوة العسكرية[19] .

وقد بادر ونستون تشرشل (W. Churchill) في 2 نيسان (أبريل) 1921 إلى الطلب من صموئيل المندوب السامي على فلسطين بتغطية تلك النفقات من حصة شرق الأردن من العائدات الجمركية التي تستوفيها حكومة فلسطين في موانئها عن البضائع الداخلة إلى شرق الأردن ، وذلك إلى حين تزويده بالاعتمادات المالية اللازمة بعد التصويت عليها في مجلس العموم البريطاني ، كما طلب منه ترك الأمير عبدالله حراً في الإنفاق ، وأن يعمل معه على تطوير إيرادات (Revenues) شرق الأردن ، لتصبح قادرة على تغطية النفقات المدنية والعسكرية ، معتبراً القيام بجمع الضرائب من الأهالي مفخرة لوزارة المستعمرات[20] .

وكتب صموئيل إلى تشرشل في 10 نيسان (أبريل) 1921 يخبره بأن مكانة الأمير وهيبته لدى أهالي شرق الأردن ستمكنه من جباية الضرائب التي بدأت بعض الأهالي يدفعونها بالفعل عن طيب خاطر[21] .

وفي اجتماع الحكومة البريطانية في لندن بتاريخ 31 آيار (مايو) 1921 ، عرض وزير المستعمرات صورة الوضع المالي لشرق الأردن موضحاً صعوباته ومشكلاته ، ومعرباً عن أمله في إيجاد حل له مستقبلاً من خلال وضع موازنة عامة لحكومته تتناسب فيها النفقات العامة (Expenditures) مع الإيرادات المحلية[22] .

لقد كانت مهمة الأمير في شرق الأردن صعبة للغاية بسبب ضعف القوة العسكرية القادرة على فرض القانون والنظام في البلاد ، ومما زاد في صعوبتها تمرد الكورة الذي وقع في شهر آيار (مايو) 1921 ، أي بعد مرور شهر على تأسيسها ، إذ امتنع أهالي الكورة عن دفع الضرائب ، وألحقوا بالقوة خسائر فادحة ، لافتقارها للتدريب والسلاح[23] ، وشجع ذلك بعض زعماء العشائر على الاستخفاف بالحكومة والامتناع عن دفع الضرائب ، ثم جاء حادث الاعتداء

على الجنرال غورو المندوب السامي الفرنسي على سوريا في شهر حزيران (يونيو) 1921 ، واتهام حكومة شرق الأردن بالتحريض على الاعتداء ، وعدم قيامها بإلقاء القبض على المتهمين الذين التجأوا إلى أراضيها ، خلق هذا كله مسألة في غاية التعقيد أدت إلى استقالة الحكومة بعد أن رفضت بريطانيا تقديم المعونة المالية التي اتفق عليها بسبب الاعتداء على غورو ، غير أنه بمساعدة ديدز (W. Deedes) السكرتير المدني لحكومة فلسطين تمكن الأمير من إعادة تشكيل الحكومة في تموز (يوليو) 1921 ، والحصول على المال من حصة شرق الأردن في جمارك فلسطين[24] .

وعلى إثر ذلك ، طلبت الحكومة من بريطانيا إعادة تنظيم القوة العسكرية وتدريبها ، فوافقت على ذلك شريطة أن يتولى الضابط البريطاني بيك (Peake) مسؤولية الإشراف المالي والإداري عليها ، بحجة أن هذه القوة لم يتم إدارتها بشكل جيد ، وأن ما خصص لها من مال قد سرق بعضه من قبل الضباط ، وأنفق الباقي هدرا وعلى أمور غير جدية[25] .

وافقت الحكومة على الطلب البريطاني وبدأ بيك بإنشاء قوة عسكرية مؤلفة من 750 رجلاً ، حيث أصبحت جاهزة بكامل معداتها في آذار (مارس) 1922 ، وأطلق عليها لقب القوة السيارة ، وبقيت قوة الدرك وفيالق الجمال تحت قيادة ضباط عرب ، وظلت كذلك إلى أن تم اتحاد القوى الثلاث تحت قيادة بريطانية موحدة باسم الجيش العربي أو الفيلق العربي (The Arab Legion) [26] .

تولى كبير الممثلين البريطانيين مسؤولية إنفاق المعونات المالية البريطانية على قوة الاحتياط (Reserve Force) وبعض الخدمات المتنوعة وسكة الحديد ، في حين تولت حكومة شرق الأردن مسؤولية جمع الإيرادات المحلية وإنفاقها على الإدارة المدنية ، ويقول فيلبي : إنه بسبب هذا الترتيب وفي ظل الاستقلال المالي الواقعي للحكومة استطاعت بريطانيا أن تضمن الاستخدام السليم لحوالي نصف مجموع دخل الحكومة الذي شكلته المعونة البريطانية وقام هو بالإشراف عليه[27] .

وبفضل القوة العسكرية أو قوة الاحتياط ، تمكنت حكومة شرق الأردن من الحصول على استمرارية المعونات البريطانية ، تحسباً من أن يؤدي حجبها أو تخفيضها إلى التقليل من كفاءة القوة العسكرية التي كانت من الاهتمامات الرئيسة لحكومة صاحب الجلالة[28] .

واقترح المندوب السامي على حكومته تخفيض المعونات من سنة إلى أخرى ، على أن تتوقف اعتباراً من السنة المالية 1925 - 1926 ، وعلى إثر ذلك رأت الحكومة البريطانية تخفيضها من 150 ألف جنيه إسترليني في السنة المالية 1921 - 1922 إلى 110 آلاف جنيه إسترليني في السنة المالية 1922 - 1923 ، إلا أن الأمير عبدالله تمكن خلال مفاوضات لندن التي جرت في تشرين أول (أكتوبر) 1922 من تثبيتها على 150 ألف جنيه إسترليني ، وذلك من أجل أن تتمكن حكومته من الوقوف على قواعد متينة ، وتصبح قادرة على تأسيس نظام للضرائب[29] .

وبمناسبة إعلان استقلال شرق الأردن المشروط في 25 آيار (مايو) 1923 ، أعفي كبير الممثلين البريطانيين من المهام والمسؤوليات المالية الخاصة بقوة الاحتياط وأنيطت المهمة بحكومة البلاد[30] . إلا أن كبير الممثلين اقترح على حكومته في 15 آيار (مايو) 1923 ، من أجل ضمان حسن أداء الجيش أن يتولى بيك مسؤولية المفتش العام للجيش ، وأن يكون مسؤولا عن حالات التعيين والترقية والعزل فيه ، ومرجعاً للحكومة في الحصول على المعونات المالية[31] .

وفي تشرين أول (أكتوبر) 1923 ، استعرض كبير الممثلين المشكلات المالية لحكومة شرق الأردن محذراً إياها بأنه سيوقف الدفعات الباقية من المعونات المالية إذا استمرت بالإسراف والتبذير[32] ، وأوقفت بالفعل أقساط المعونة حتى ما كان منها خاصاً بالجيش العربي ، مما دفع عبدالله إلى الالتقاء بالمندوب السامي في عمان في 9 تشرين ثاني (نوفمبر) 1923 ، حيث شرح له مشكلاته مع كبير الممثلين ، واتهاماته له وللحكومة بصرف أموال الخزينة العامة على النفقات الشخصية ، وقد قام المندوب السامي على إثر ذلك بتحويل عشرة آلاف جنيه من

المساعدات البريطانية إلى الحكومة من أجل دفعها لأفراد الجيش العربي الذين لم يتسلموا رواتبهم منذ مدة طويلة ، مما اضطرهم إلى بيع أسلحتهم وتجهيزاتهم لكي يجدوا ما يعيشون عليه[33] .

لقد رفع فيلبي الأمر إلى وزارة المستعمرات موضحاً لها ما كانت قد اشترطته على حكومة شرق الأردن بشأن المعونة ، وهو أن تخضع حساباتها للتدقيق والتفتيش ، وردت وزارة المستعمرات على كبير ممثليها بالطلب منه أن تدفع أقساط المعونة للحكومة حال وصولها ، وأن مدير التدقيق الاستعماري (Director of Colonial Audit) سيتولى وضع الترتيبات اللازمة للإشراف على الحسابات[34] ، ولكن يبدو أن الحكومة البريطانية قررت حجب المعونة المالية عن شرق الأردن اعتباراً من 1 كانون ثاني (يناير) 1924 ، أي عن ثلاثة الأشهر الباقية من السنة المالية 1923 - 1924 ، وقد عارض ذلك بشدة كل من المندوب السامي وكبير الممثلين لما لهذا القرار من أثر سيئ في الجيش العربي ، وفي إدارة البلاد[35] .

ونجد كبير الممثلين يتساءل عما إذا كان شرق الأردن يحتاج إلى معونة أم لا اعتباراً من السنة المالية 1924 - 1925 ، فيقول : إنني أعتقد جازماً أن مثل تلك المعونة غير ضرورية ، وأن الموارد الموجودة في البلاد إذا تم التعامل معها كما يجب في ظل شكل من أشكال السيطرة ، ستكون كافية لتلبية كل المتطلبات ، بما فيها قوة دفاع مناسبة . إن المنحة الحكومية هي السبب في التراخي والتهور والتبذير في الإدارة المالية للبلد ، ولن يكون هناك احتمالية لاتخاذ أي خطوات للحفاظ على الإنفاق ضمن حدود الموارد المحلية ، إلا إذا تمت مواجهة حكومة شرق الأردن بالتزام محدد للعيش ضمن دخلها . لقد تم التعامل معها بكرم وتسامح لمدة ثلاث سنوات ، كانت نتائجها تلك النتائج المشار إليها أعلاه ، وإنني مقتنع بأنه إذا ما تم ضبط وتدقيق التبذير الطبيعي للحكم الأجنبي . . . ـ يعني الموظفين السوريين ـ ومع معيار من الإشراف الانتدابي على أساس الخبرة السابقة ، فإنه يمكن تحقيق تحسّن كبير . إنه قد يجدالعديد من السوريين أنفسهم دون عمل في المستقبل القريب . . . لأنه من الصعب عليهم البقاء تحت الإدارة

أو التدبير الجديد ، . . . ومن غير الضروري بالنسبة لي أن أقول أكثر من أن المقتضيات المالية للوضع يجب أن تواجه بشكل مستعجل وملح تماماً[36] .

ويفهم مما يقوله كبير الممثلين أن المعونة المالية البريطانية لم تعد ضرورية اعتباراً من سنة 1924 ، وأن بريطانيا قررت بالفعل إلغاء هذه المعونة اعتباراً من الأول من نيسان (أبريل) 1924 [37] ، على الرغم من معارضة المندوب السامي الذي أوصى في رسالة بعث بها إلى وزير المستعمرات في 28 كانون أول (ديسمبر) 1923 ، بعدم إلغاء المعونة ، والعمل على تخفيضها فقط [38] .

لقد جاء قرار الحكومة البريطانية بإيقاف المعونة المالية مبنيّا على الأسباب التالية :

1 - عدم قيام حكومة شرق الأردن بأي تطوير في الإدارة المحلية بعد مرور أكثر من سنتين على تأسيسها .

2 - قيام الحكومة بجمع الضرائب عشوائيّا .

3 - عدم تبني الحكومة لبرامج تتعلق بالأشغال العامة[39] .

4 - عدم قدرة الحكومة على هيكلة النظام المالي ووضعه بالشكل المطلوب[40] .

ورأى وزير المستعمرات أن سوء الوضع المالي والإداري في شرق الأردن يعود إلى افتقاد كبير الممثلين للقوة والصلابة ، حيث إنه لا يملك إرادة أعلى من إرادة الحكومة ، فوافق على استقالته من منصبه[41] في 18 نيسان (أبريل) 1924 [42] ، وعين بدلاً منه الكولونيل كوكس (Cox) الذي قدم توصية لحكومته تضمنت مطالبته باستمرار الدعم المالي لشرق الأردن للسنة المالية 1924 - 1925 [43] بما لا يقل عن 33 ألف جنيه إسترليني[44] .

وفي 30 آيار (مايو) 1924 ، طلب المندوب السامي من حكومته تخصيص مبلغ 84,500 جنيه للسنة المالية 1924 - 1925 ، وذلك لتقليص الفجوة بين معونة هذه السنة والسنة الماضية التي بلغت 150 ألف جنيه ، وأشار إلى أن رئيس حكومة شرق الأردن يطالب بمعونة قدرها 141,240 جنيهاً ، من أجل

تخصيصها للجيش والمقر العالي وسداد العجز في السنوات الماضية ، وأنه في حال عدم توفيره ، لن يستطيع القيام بأي عمل في الإدارة ، وسيكون مضطراً للتخلي عن منصبه رئيساً للحكومة ، ويقول المندوب السامي « . . . أنا أطالب بإصرار بإيجاد وسائل يتم بوساطتها توفير المبلغ المطلوب ـ أي 84,500 جنيه ـ لمواجهة العجز الظاهر ، وأنا على اقتناع بأنه ليس من الحكمة في شيء أن نخاطر من أجل مبلغ بسيط من المال بانهيار إدارة تظهر علامات تحسن مستمر . . . ومن دون معونة مالية . . . فإن الفرصة سانحة لانهيار نظام الإدارة القائم في شرق الأردن قبل نهاية السنة المالية الحالية ، وأنا أعتقد أن مثل هذا الاحتمال سيكلف نفقات أكبر بكثير من المبلغ المطلوب»[45] .

وجاء رد وزارة المستعمرات على طلب المندوب السامي ، بأنه لا يمكن في ظل الظروف الحالية توفير المبلغ المطلوب ، لأنه قد تم استثناء شرق الأردن من أي معونة للسنة المالية 1924 - 1925 ، وقد تقدمت الوزارة لوزير الخزانة باقتراح من أجل توفير مبلغ 23 ألف جنيه كنفقات لكبير الممثلين ، إلا أنه رفض ذلك متأثرا بغياب كامل لأي حسابات يمكن الاعتماد عليها فيما يتعلق بالإيرادات والنفقات لحكومة شرق الأردن طوال السنوات الماضية ، وعليه فإنه يمكن إعادة النظر في المعونة فيما لو أخذت الحكومة بسياسة إصلاح الإدارة المالية ، وفي ظل هذه الظروف لابد من الاعتماد على الأرصدة المالية الخاصة بشرق الأردن التي هي بحوزة حكومة فلسطين ، والتي تم اقتطاعها من حصتها في الجمارك المشتركة معها بوصفها ودائع لغايات دفع الدين العثماني ، لكون هذا الدين قد تم تأجيله بموجب معاهدة لوزان .

إن هذه الأرصدة ليست خاصة بشرق الأردن ، لأنه تم توفيرها خلال السنوات الماضية على حساب المعونة البريطانية ، حينما كانت الإيرادات المحلية عاجزة عن مواجهة النفقات الضرورية ، فلو كانت ضمن تلك الإيرادات لانخفض حجم المعونة المالية التي أقرها البرلمان لمواجهة العجز الحقيقي في شرق الأردن ، وبناء عليه فإنها لا تمثل الآن إيرادات محلية تملكها شرق الأردن ، وإنما هي مبالغ زائدة على الحاجة الفعلية من المنحة الحكومية البريطانية التي كان يمكن

أن تنخفض إلى النصف ، وهي الآن تعتبر أرصدة زائدة عن الحاجة ، نتجت عن المنحة التي تقدم لشرق الأردن بوصفها معونة مشروطة ، شأنها شأن المعونات السابقة .

وحول رد المندوب السامي على طلب حكومته القاضي بأن يطلب من حكومة شرق الأردن إعطاء قائد وحدة طيران فلسطين (The Air Officer Commanding, Palestine) ، حق التفتيش دوريّا على الجيش العربي وقوله إن مثل هذا الطلب يعتبر غير ملائم ما لم يكن هناك معونات مالية مقدمة لها ، كان جواب وزارة المستعمرات أن المعونة المالية مازالت تقدم من أرصدة شرق الأردن التي هي بحوزة فلسطين ، والتي تعتبرها زائدة عن المعونات السابقة ، كما أن القيام بالتفتيش له أهميته ، ويجب أخذ الموافقة بصورة عاجلة ، لأن صيانة الجيش العربي وجعله في حالة فاعلة هو أحد الاهتمامات الرئيسة لحكومة صاحب الجلالة ، وهي لن تسمح بإهمال هذا الأمر الأكثر أهمية ، ولن تكون هناك معونات مالية مستقبلاً إلا إذا استطاعت حكومة شرق الأردن إثبات أنها تفعل كل ما بوسعها لتحقيق الأهداف التي أنشئت من أجلها ، وأن بعض السيطرة على الجيش لا يتعلق بكونها تلقت معونات أم لا ، لأننا نساعدها بالطائرات والسيارات المصفحة ، ومن الضروري أن تبقى القوات البرية في حال فاعلة ، وهو ما ترجوه القيادة الجوية التي هي مسؤولة عن أمن القوات البريطانية في شرق الأردن[46] .

المراقبة المالية البريطانية

كان فيلبي كبير الممثلين البريطانيين يرى أنه لا بد من السيطرة اللازمة على الإدارة المالية في شرق الأردن ، وذلك من أجل الحد من الفوضى والاضطراب فيها ، ولهذا اقترح على حكومته أن تقوم بشكل ملح ومستعجل بأحد الخيارين التاليين :

1 - إما إنشاء تجمع تمثيلي أو مجلس تشريعي من أهل البلاد تكون إحدى مهماته التدقيق في الشؤون المالية ، وفي حالة قبول هذا المقترح ، فإن عليها أن تعطي الحكومة الأردنية مهلة زمنية محددة هي 30 أيلول

(سبتمبر) 1923 لتشكيل هذا المجلس ، وإعلامها بأنها ستسحب اعترافها باستقلالها الذي أعلنته في 25 آيار (مايو) 1923 ، إذا لم تقم بتنفيذ ذلك ، وأن كبير الممثلين يعتبر مسؤولا عن تنفيذ هذه التعليمات وتطبيقها .

2 - أن تطلب من حكومة شرق الأردن أن يتولى كبير الممثلين مسؤولية إجراء التفتيش والتدقيق على جميع حساباتها ، وعليها أن تقدم له التسهيلات الضرورية ، وفي هذه الحالة لا بد من اتباع إحدى الحالتين التاليتين :

أ - إما أن تقوم بتعيين ممثل عن مدير التدقيق الاستعماري ليقوم بإجراء دراسة مفصلة للوضع المالي وتدقيق الحسابات ، ومن ثم وضع قوانين لتنظيم الإدارة المالية .

ب - أو أن يكون كبير الممثلين هو المسؤول عن ضمان الكفاية المالية ومخولاً بالتفتيش على حساباتها كما هو منصوص عليه في شرط المعونة المالية للسنة المالية 1923 - 1924 ، وفي هذه الحالة لا بد من تعيين موظف متخصص من دائرة التدقيق الاستعماري لمساعدته في هذا العمل[47] .

ويفهم من رسالة المندوب السامي إلى وزير المستعمرات في 28 كانون أول (ديسمبر) 1923 أن الوزارة كانت مهتمة وعازمة على إنشاء التجمع التمثيلي[48] ، حيث إن حكومة شرق الأردن خصصت له مبلغ ألفي جنيه في التقدير العام للسنة المالية 1923 - 1924 ، إلا أنها رأت أن إقامة مثل هذا التجمع في بلد يتألف أكثر من نصف سكانه من البدو لا يمكن أن يكون دستوريّا ، ولا يمكن أن يقوم بأي إصلاحات إدارية في البلاد ، وأنه مهما كان التعاطف مع المطالب المحلية ، فإن الشخصيات المتنفذة في البلاد هي التي سيتكون منها التجمع ، وهؤلاء لا يدفعون ضرائب للحكومة ، ومن المؤكد أنهم لن يقبلوا بأية إصلاحات من شأنها أن تحد من امتيازاتهم وتجعلهم من دافعي الضرائب[49] .

وبعد تسلم الكولونيل كوكس منصب كبير الممثلين البريطانيين في نيسان

(ابريل) 1924 ، رأى أنه لابد من السيطرة الكاملة على الوضع المالي للدولة فقدم التوصيات التالية إلى حكومته :

1 - تصديق الموازنة العامة .

2 - اتخاذ قرار حول قضية تمليك النقود من رئيس إلى آخر .

3 - فحص النفقات المختلفة .

4 - السيطرة على نظام الضرائب .

5 - السيطرة على جميع الإيرادات .

6 - استخدام القوة للمحافظة على سيادة القانون[50] .

وبناء على ذلك ، جاء رد وزارة المستعمرات في 5 حزيران (يونيو) 1924 ، متضمناً الآتي :

1 - استثناء شرق الأردن من أيّ منحة حكومية بريطانية .

2 - توجيه كل الجهود لمواجهة النفقات الضرورية لشرق الأردن من الإيرادات المحلية ، ومن أرصدتها المتوافرة لدى حكومة فلسطين .

3 - على كبير الممثلين أن يعمل على السيطرة المالية التامة لشرق الأردن .

4 - أن تقدم لوزارة المستعمرات حسابات شهرية للإيرادات والنفقات .

5 - إصلاح كامل لأساليب الإدارة ، والتخلص من النفقات غير الضرورية .

6 - الأمل في حالة الإصلاح في الحصول على بعض المساعدات المالية في المستقبل ، إذا كانت هناك حاجة إليها .

7 - اتخاذ الإجراءات الضرورية لوضع أرصدة شرق الأردن وأمواله على أساس سليم[51] .

تمكن كوكس من وضع ميزانية لحكومة شرق الأردن للسنة المالية - 1925 1924 ورفعها إلى وزير المستعمرات في 28 آيار (مايو) 1924 ، وأبرز ما جاء فيها :

1 - جاءت الإيرادات لهذه السنة مرتكزة على تقديرات السنة المالية - 1924 1923 ، مضافاً إليها نسبة 10% من المتأخرات غير المدفوعة من حساب تلك السنة .

2 - تحتاج الميزانية إضافة إلى ما تم تخصيصه من أرصدة شرق الأردن لدى حكومة فلسطين إلى معونة لا تقل عن 33 ألف جنيه .

3 - التقديرات لا تحتمل التخفيض ، وإذا لم توافق عليها وزارة المستعمرات ، فإن حكومة شرق الأردن ستستقيل لعدم وجود المال .

4 - نفقات الجيش العربي تتحملها حكومة شرق الأردن ، وهذه تحقق فائدة لفلسطين ، وما تتلقاه الحكومة من معونات لا يتناسب مع هذه الفائدة[52] .

وأبدى المندوب السامي الملاحظتين التاليتين على هذه الميزانية :

1 - التقديرات تمثل أعلى رقم قد تصل إليه دون خطر ، والنفقات العامة المتوقعة تمثل الحد الأدنى للمحافظة على الحكومة القائمة .

2 - لا يوجد أي احتياطي من المال لنفقات الطوارئ والأمور المستعجلة[53] .

وفي 5 حزيران (يونيو) 1924 ، طلبت وزارة المستعمرات من المندوب السامي إبلاغ الأميرعبدالله بأن الحكومة البريطانية لن تقوم «بدراسة احتمالية توسيع نطاق المساعدات المالية لشرق الأردن حتى يتم إقناعها بـ : **أولاً** : اتخاذ الإجراءات الضرورية لوضع أرصدة شرق الأردن وأمواله على أساس سليم . **ثانياً** : تأسيس حكومة دستورية . . . وهم واثقون بأن الأمير سيتصرف بناء على ما سبق أعلاه ، وأن الممثل البريطاني الأعلى الجديد لن يدخر أي جهد لضمان عمل ذلك من دون أدنى تأخير»[54] .

هوجم الفرنسيون في حوران في 4 آب (أغسطس) 1924 ، من قبل بعض الثوار السوريين ، فاتّهم الفرنسيون حكومة شرق الأردن بتحريض الثوار وإيوائهم في أراضيها ، فقام كوكس بتسليم الأمير عبدالله في 20 آب (أغسطس) 1924 إنذاراً تضمن عدة أمور منها بسط المراقبة البريطانية على الأمور المالية ، وإلغاء

نيابة العشائر ، والمطالبة بأن تتعامل الحكومة مع البدو كتعاملها مع بقية الناس ، واتهم كوكس الأمير عند تسليمه الإنذار بأنه أنفق من موازنة الحكومة في السنة الماضية مبلغ 60 ألف جنيه ، كما أنفق خلال الشهور الأربعة الأولى من هذه السنة ما مقداره 11 ألف جنيه من إيرادات البلاد البالغة 150 ألف جنيه ، ورد عليه الأمير قائلاً إنه لم ينفق إلا القليل منها على نفقاته الشخصية[55] . وكان الأمير قد وجه خطاباً إلى الأمة في شهر آذار (مارس) 1924 نفى فيه مزاعم البعض من أنه يسرف في إنفاق المال العام وقال : «إنه لم يدخر لنفسه (قرشاً) واحداً ، وأن الإنفاق كان في سبيل الإصلاح وتوطيد دعائم الحكومة ، وأن ما يدفعه الشعب من ضرائب عادلة ما هو إلا ليكفل له بإنفاقه أسباب نهوضه»[56] .

إن الأرقام الفعلية أو الحقيقية لحجم المعونات المالية البريطانية خلال الفترة من 1921 - 1925 ، التي أنفقت من قبل كبير الممثلين أو الحكومة الأردنية غير واضحة تماماً ، وقد نجد أحيانا بعض الأرقام المتضاربة ، ومع ذلك يمكن وضع التقديرات التالية للمعونات في ضوء المعلومات المتوافرة عنها .

يشير المندوب السامي إلى أن المعونة المالية للسنة المالية 1921 - 1922 ، بلغت 180 ألف جنيه إسترليني[57] . ويؤكد كلايتون أنه تم تثبيت المعونة المالية للسنة المالية 1921 - 1922 على مبلغ 180 ألفاً ، وخفضت بعد ذلك إلى 100 ألف في السنة المالية 1922 - 1923 ، وبعدها وصلت إلى 90 ألفاً ، وفي مباحثات لندن التي جرت بين الأمير والحكومة البريطانية في تشرين أول (أكتوبر) 1922 ، تم اتخاذ قرار بتثبيت الدعم على مبلغ 150 ألف جنيه[58] ، وأما الكولونيل كوكس فيذكر أن المعونات كانت على النحو التالي :

السنة المالية		مقدار المعونة
1922-1921	:	180 ألف جنيه
1923-1921	:	90 ألف جنيه
1924-1921	:	150 ألف جنيه

وخفضت في السنة التالية إلى 20 ألف جنيه[59] .

ويؤكد المندوب السامي أن المعونة بلغت 150 ألف جنيه في السنة المالية 1923 - 1924 ، و59,500 جنيه في السنة المالية 1924 - 1925 ، وهي أرصدة شرق الأردن لدى حكومة فلسطين لغايات الدين العثماني ، وقد تضمنتها إيرادات هذه السنة[60] .

أما عن نسبة هذه المعونات إلى مجموع الإيرادات المحلية لحكومة شرق الأردن كما قدرها فيلبي كبير الممثلين البريطانيين فهي كما يلي[61] :

السنة المالية	الإيرادات بالمحلية بالجنيه الإسترليني	المعونات بالجنيه الإسترليني	النسبة المئوية
1922 - 1921	-	180,000	-
1923 - 1922	138340	90,000	65
1024 - 1923	[62]150000	150,000	100
1925 - 1924	[63]174995	49,500	34

وبعد فرض المراقبة المالية أعدت الحكومة البريطانية معونتها المالية اعتباراً من السنة المالية 1925 - 1926 ، حيث قدرت بمبلغ 101358 جنيهاً مصريّا من الإيرادات الحقيقية البالغة 175397 جنيهاً ، أي ما نسبته 36,8% ، وبما نسبته 58,2% من مجموع الإيرادات المحلية[64] ، انظر الجدول رقم 2 .

تقييم الوضع المالي لحكومة شرق الأردن

أعلنت الحكومة الأردنية عن البدء بإعداد موازنة مالية لها اعتباراً من سنة 1922 ، واتخذت قرارا في 31 كانون ثاني (يناير) 1922 تضمن اعتبار 1 نيسان (أبريل) من كل سنة بداية لسنتها المالية ، وصادقت في القرار نفسه على موازنة الأشهر الثلاثة الأولى من هذه السنة ، حيث بلغت ثمانية وعشرين ألفا وثمانمائة وأربعة عشر وخمسين قرشاً سوريّا[65] .

وبعد هذا القرار لم نجد ميزانية منظمة للحكومة حتى السنة المالية 1925 - 1926 ، إذ إن الميزانية التي كانت الحكومة مسؤولة عنها كانت حسب

رأي كبير الممثلين البريطانيين موضوعاً سريّا ، لا يعلم به إلا الحكومة ، ولهذا كانت الإيرادات والنفقات غير واضحة . باستثناء ما كتبه وأعده كبير الممثلين عنها بفعل صلاحياته الخاصة بمساعدة الحكومة في تسيير أمورها المالية من حيث الإيرادات والنفقات[66] . ويبين الجدول رقم (1) تقديراً عاماً أعده كبير الممثلين لنفقات الحكومة للسنتين الماليتين 1922 - 1923 ، و1923 - 1924 [67] .

جدول رقم (1)

الموضوع الرئيس (العنوان)	تقدير عام 1923-1922 (ل .س)	المبلغ الفعلي العام 1923-1922 (ل .س)	تقدير عام 1923-1922 (ل .س)
الداخلية	(81) 13956	12735	(65) 10488
المالية	(75) 14305	13865	(64) 11284
الصحافة والمطبوعات	(5) 1040	755	(5) 1064
الجمارك	(12) 3000	1568	(28) 3600
تسجيل الأراضي	(17) 1768	1695	(13) 1363
الزراعة والغابات	(10) 6258	2980	(17) 2526
العدلية	(78) 10822	9707	(81) 11938
المحاكم الشرعية	(34) 4511	4122	(24) 3000
التربية والتعليم	(147) 18103	12954	(159) 22160
الصحة	(23) 8820	6345	(11) 4316
الأشغال العامة	(3) 8920	6139	(4) 10936
الإدارة العشائرية	(10) 2968	2600	(5) 1933
نفقات مركزية	10500	10500	21174
أعضاء التجمع (المجلس التشريعي)	-	-	2000
البرق والبريد	(40) 7429	-	(40) 7014
الدرك والشرطة	55260	34199	-
فيالق الجمال	6000	3863	-
المبلغ الإجمالي	173440	133018	-
المبلغ التقريبي بالجنيه الإسترليني (على سعر 8 إسترليني يساوي 10 ليرات سورية)	138340	106614	114814
راتب سنوي مدى الحياة (O.P.D)	18950	18950	18950
قوة الاحتياطي	90000	79949	-
الفيلق العربي	-	-	135000
القائمة المدنية	13400	60000	36000
المجموع	260690	265315	304764

وأبدى كبير الممثلين على الجدول السابق الملاحظات الآتية :

1 - إغفال إيرادات بعض المؤسسات ونفقاتها ؛ مثل المجالس البلدية وسكة الحديد .

2 - دعم البنك الزراعي بمساعدة صغيرة من الحساب المبين تحت عنوان النفقات المركزية .

3 - توحيد القوى العسكرية الثلاث في تقديرات السنة المالية 1923 - 1924 في قوة واحدة عرفت باسم الفيلق العربي أو الجيش العربي ، وخصص له مبلغ 135 ألف جنيه إسترليني .

4 - كانت دائرة البريد والبرق تعامل بوصفها دائرة تجارية تدفع لها معونة حكومية قدرها ثلاثة آلاف ليرة سورية .

5 - تشير الأرقام التي بين الأقواس في كل بند من بنود الموازنة إلى أعداد الموظفين الذين تدفع لهم كل دائرة ، وعدد هؤلاء الموظفين جميعاً هو 535 موظفاً .

6 - عدم قيام الحكومة بتسديد مبالغ مالية مترتبة عليها لبضع سنوات سابقة .

7 - التبرعات الخيرية المقدمة لغايات بناء المساجد والمدارس لا تخضع للتدقيق إلا في حالات قليلة .

8 - المبالغ المالية التي أنفقت على سكة الحديد غير معروفة المصدر ، وربما تكون مما تبرع به الشريف الحسين بن علي ، وما تم جمعه من ضريبة سكة الحديد .

9 - إسراف وتبذير من قبل الحكومة على بعض الحاجات الخاصة .

10 - لم تتخذ الحكومة البريطانية أي خطوات لإخضاع مالية شرق الأردن للتدقيق والتفتيش .

11 - إن الإيرادات المحلية إذا ما تمت مراقبتها فإنها ستكون كافية لتلبية النفقات العامة للحكومة حتى بما فيها القوة العسكرية ، وفي هذه الحالة لا بد من إعلام الحكومة بأن عليها الالتزام بالعيش ضمن حدود هذه الإيرادات[68] .

ويقيم كبير الممثلين الوضع المالي في سنة 1923 بأنه في أسوأ أحواله ، وأن الإسراف والتبذير هما السمة الأكثر وضوحاً فيها ، وأن الموظفين قد تأخر دفع رواتبهم مدة ثلاثة أشهر بسبب خلو الميزانية من المال ، وإن كبار الموظفين يضعون يدهم على كل ما يدخل الموازنة من مال ، وقد وصل الوضع إلى حد الفضيحة لدرجة أن العمل في طريق جرش قد توقف ، وسوف يتعرقل السير على الطريق الرئيس من عمان إلى القدس بسبب عدم توافر المال لصيانته[69] ، وفي كل الأحوال لا بد من السيطرة اللازمة على الإدارة المالية من أجل الحد من الفوضى المالية ، والمحافظة على النظام والكفاءة فيها[70] ، وأن الموارد المالية غير كافية للإنفاق على التبذيرات الشخصية التي تقوم بها الحكومة[71] .

النتائج ومناقشتها

أولاً : يبقى السؤال المطروح هو : هل موارد شرق الأردن كافية لنفقات الحكومة لتستقل اقتصاديّا عن بريطانيا ، وتكون بمنجاة من انتظار إعانتها؟

إن وقائع الأحداث التاريخية التي أحاطت بتأسيس حكومة شرق الأردن تؤكد أنه لو تم التعامل معها بعدالة من قبل جيرانها لكانت قادرة بالفعل على أن تدبر نفسها من مصادرها ، وأن المندوب السامي على فلسطين لم يتعامل معها بتجرد ومن دون تحيز عندما كانت مصالحها في حالة تضارب مع المصالح الصهيونية في فلسطين ، وقد يبدو لنا الأمر أكثر وضوحاً من خلال الآتي[72] :

1 - ترسيم الحدود بين شرق الأردن وفلسطين

لم يؤخذ بعين الاعتبار مصالح شرق الأردن ، وإنما تم اقتراح الحدود بشكل تتحقق فيه المصالح الاستراتيجية والاقتصادية لفلسطين ، لأنه جرد شرق الأردن في الشمال من مصادر زراعية مهمة هي مثلث سمخ الواقع بين نهري اليرموك والأردن ، وجردها من العائدات الاقتصادية في مشروع روتنبرغ ، وأما في الجنوب فقد حرمها من مصادر البترول الواقعة في الضفة الغربية من البحر الميت ، وهذه المصادر مهمة جدّا لها .

2 - رسوم الجمارك

وضعت ترتيبات بشأن البضائع الواردة إلى شرق الأردن عن طريق الموانئ الفلسطينية مؤداها قيام حكومة فلسطين باستيفاء رسوم الجمارك بالنيابة عن حكومتها ، وتبين من إحصاء البضائع الذي أجري في شتاء 1921 أن المبلغ الذي قدمته حكومة فلسطين لها هو أقل من المبلغ الحقيقي بثمانية آلاف جنيه . وعندما احتجت حكومة شرق الأردن على ذلك أجري إحصاء جديد في سنة 1923 ، كانت نتائجه لصالح فلسطين ؛ لأن حصة شرق الأردن لا تزيد على 13 ألف جنيه ، فاحتدم الخلاف بين الحكومتين ورفع الأمر إلى وزارة المستعمرات عن طريق المندوب السامي الذي أوصى بأن رسوم الجمارك الخاصة بشرق الأردن يجب أن تخفض من 28 ألف جنيه تم دفعها خلال السنتين الماضيتين إلى 19,500 جنيه . وكان رد وزارة المستعمرات هو أن المندوب السامي مخول للحكم بين البلدين ، وعليه أن يحكم من دون تحيز ، وأن يتعامل مع شرق الأردن بكرم قدر الإمكان ، وعندئذ قرر المندوب السامي تثبيت حصة شرق الأردن بـ 19,500 جنيه اعتباراً من نيسان (أبريل) 1923 ، معتبراً أن المبلغ حددته حكومة صاحب الجلالة .

3 - رسوم عائدات التبغ

قدرت خسارة شرق الأردن من هذه الرسوم بمبلغ يتراوح بين 10 - 15 ألف جنيه سنويّا ؛ لأن حكومة فلسطين ادعت أن رسوم عائدات التبغ تدخل ضمن حصة شرق الأردن من العائدات الجمركية .

4 - رسوم طوابع سكة حديد الحجاز

يعود زمن هذه الرسوم إلى عهد السلطان عبدالحميد ؛ حيث كانت تؤدى مقابل الخدمات والتسهيلات التي تقدمها سكة الحديد للحجاج ، وظلت هذه الرسوم قائمة زمن الانتداب البريطاني ، واستوفتها حكومة فلسطين وأودعتها في دخلها العام دون أن تدفع شيئا منها لشرق الأردن ، لأن حجة المندوب السامي كانت هي أن الأتراك كانوا ينفقونها على مشاريع غير مناسبة .

5 - الدين العثماني :

وقع في باريس في 23 تشرين الثاني (نوفمبر) 1923 على اتفاق بشأن الأضرار التي لحقت برعايا الدول المتعاقدة مع تركيا قبل الحرب ، والتعويض عنها . ولما كان هذا الاتفاق يشمل شرق الأردن باعتبارها من البلاد التي انفصلت عن تركيا ، فإنها أرادت تنفيذ ما يخصها منه[73] ؛ حيث أصابها من هذه الديون مبلغ (20725000) فرنك فرنسي[74] ، وكان قبل ذلك قد وجدت إدارة لهذا الدين مارست عملها في شرق الأردن في شهر آذار (مارس) 1920 ؛ حيث كانت تجمع المال وتقوم بتحويله إلى اسطنبول ، وفي الوقت نفسه كانت حكومة فلسطين تقتطع حوالي 19,300 جنيه من حصة شرق الأردن من الجمارك المشتركة معها إيفاء لهذا الدين ، وهذا معناه أن شرق الأردن قد دفعت مرتين خلال الفترة من آذار (مارس) 1920 إلى شهر نيسان (أبريل) 1922 ، وهو التاريخ الذي قررت فيه حكومة شرق الأردن إلغاء هذه الإدارة ، علماً بأن حكومة فلسطين لم تدفع منه شيئا لهذه الغاية خلال هذه الفترة والسنة التالية لها ، لأنه تقرر وفقاً لمعاهدة لوزان الموقعة في 24 تموز (يوليو) 1923 ، تقسيط المبلغ على عشرين دفعة متساوية ، تبدأ من نيسان (أبريل) 1924 ، وبناء على ذلك أصبح لشرق الأردن من الأرصدة المالية المقتطعة لهذه الغاية حوالي 60 ألف جنيه بعد خصم مبلغ 20 ألف جنيه كانت حكومة فلسطين قد قدمتها لشرق الأردن من أجل مواجهة نفقات مستعجلة[75] ، وقدمت هذه الأرصدة إلى شرق الأردن بوصفها معونة مالية بريطانية في السنة المالية 1924 - 1925 كما بينا آنذاك سابقا[76] .

وقد أبدى صموئيل في 18 تموز (يوليو) 1924 على بعض النقاط السابقة الملاحظات الآتية[77] .

1 - إن مثلث سمخ لم يكن يشكل جزءاً من إدارة فيصل أو عبدالله ، وكان يعتبر دائماً جزءاً من فلسطين ، وطلبت حكومة صاحب الجلالة أن يستمر حكمه بهذه الطريقة ، وبالنسبة للضفة الغربية من البحر الميت ، فإنه لا يوجد سبب لضمها لشرق الأردن .

2 - مقدار العائد لشرق الأردن من رسوم الجمارك يخضع للفحص مراراً ، وقد أرسلت وزارة المستعمرات خبيراً جمركيّا لفحص مسألة الجمارك ، وكانت النتيجة التي خرج بها أن القيمة المدفوعة من فلسطين لشرق الأردن هي من قبيل الكرم .

3 - أسهمت شرق الأردن في الدين العثماني ببضع مئات من الجنيهات في السنة مرتين أو أكثر ، وقد طلبت قبل عدة أشهر تحويلها إلى شرق الأردن .

ثانياً : لم تتمكن حكومة شرق الأردن خلال الفترة من سنة 1921 - 1924 من هيكلة النظام المالي ووضعه على أساس سليم ، يضمن لها الاستقلال المالي الذي يكفل حاجاتها ، ويسد نفقاتها ، ويبعدها عن طلب المعونة المالية البريطانية .

إن الضغط الضرائبي الكبير على الفقراء والضعفاء ، وسنوات المحل والقحط ، واستثناء الأغنياء وبعض العشائر من الضرائب ، وعدم توافر القوة العسكرية القادرة على إجبار بعض الناس على دفع الضرائب ، والإنفاق من غير تبصر ، جعل الحكومة بحاجة ملحة إلى المعونة المالية البريطانية ، بل إلى الإلحاح على طلبها ، وقد كان لهذا كله الآثار الآتية على البلاد وحكومتها :

1 - تذمر شريحة واسعة من السكان ظهرت واضحة فيما يأتي :

أ ـ حركة العدوان في شهر أيلول (سبتمبر) 1923 ، وتم القضاء عليها بالسلاح البريطاني .

ب ـ ولادة الحزب القومي (Legislative Assembly) الذي اقتصرت عضويته على مواطني شرق الأردن ، منهم علي خلقي الشرايري مدير التعليم ، وعودة القسوس ، وصالح النجداوي ، وشمس الدين سامي ، وكان هؤلاء الثلاثة قد نفتهم الحكومة إلى الحجاز ، وأديب وهبة المنفي إلى فلسطين ، وتمتع الحزب إلى حين منعه بدعم السكان المستقرين من أهل البلاد ، وكان يطالب بالقضاء على

الهيمنة السورية على الوظائف الصغيرة والكبيرة ، وإنشاء حكومة في ظل الأمير من أهل البلاد ، وإنشاء مجلس تشريعي له سلطات مالية .

ج ـ تآمر الموظفين السوريين على الحكومة من أجل المحافظة على امتيازاتهم[79] .

2 - تولي بيك الضابط البريطاني مسؤولية الإشراف الإداري والمالي على الجيش العربي ؛ يقول بيك : « . . . إنني في العديد من الأوقات أبطل العديد من قراراتهم ، يعني الجهات المسؤولة في الحكومة ، وأصر على حقوق الضباط والأفراد . . . وغالبية الضباط الفلاحين يدعمونني ، ودعم الضباط مرتبط بالمال ، فما دمت أدفع لهم فهم معي ، بنو صخر قادمون من الشرق ، والحكومة تقترح أن نفرض الضرائب عليهم ، وهذا سيغطي جميع المدفوعات . . . وهذه هي اللحظة المناسبة لإظهار القوة الفاعلة للجيش العربي»[80] .

3 - تولي كبير الممثلين البريطانيين مسؤولة الإشراف المباشر على الإدارة المالية ، حيث قام بوضع ميزانية مالية للحكومة لسنة 1924 - 1925 ، اتضح لنا منها ما يأتي :

أ ـ ارتكزت تقدير الإيرادات المحلية على حساب إيرادات السنة المالية 1923 - 1924 ، مضافاً إليها نسبة 10% من الإيرادات التي لم يتم تحصيلها من السنوات الماضية .

ب ـ تجاوز حجم النفقات العامة للإيرادات ، وشكل ذلك عجزاً بلغ حوالي 32801 جنيه إسترليني .

ج ـ بلغت نفقات الجيش العربي والمقر العالي والتقاعدات حوالي 120046 جنيهاً إسترلينيّاً ، أي ما نسبته 60% من هذه الإيرادات .

د ـ المطالبة بمعونة مالية لا تقل عن 33 ألف جنيه إسترليني لتغطية النفقات .

هـ ـ شكلت النفقات المقدرة حداً أدنى لا يسمح بإجراء أي تخفيض عليه .

و ـ طلب الموافقة على الميزانية من وزارة المستعمرات[81] .

ز ـ أرقام كل بند من بنودها غير واضحة .

ويبين الجدول رقم (2) ميزانية السنة المالية 1925 - 1926 ، التي نشرت فصولها للمرة الأولى في جريدة الشرق العربي ، وهي الجريدة الرسمية للحكومة ، في 15 تموز (يوليو) 1927 [82] .

جدول رقم (3)

أولاً : الصرفيات لسنة 1925 - 1926 بالجنيه المصري

نوع الصرفيات	الميزانية	الصرفيات الحقيقية	
		جنيه	مليم
المقر العالي	1300	13000	-
التشريع	1731	-	-
التقاعد والتعويضات	1600	1386	527
رئاسة النظارة	5983	5703	895
إدارة المقاطعات	9159	7534	932
العدلية	11026	11026	997
الشرعية	3259	2806	635
المالية	10082	9135	727
الجمارك والمكوس	5073	4602	651
الصحة العامة	7610	6953	546
المعارف	16168	14304	535
الزراعة والحراج والبيطرة	2946	6461	509
الآثار	4480	4369	211
تسجيل الأراضي	1449	1180	80
الأشغال العمومية	21900	22046	239
المطبعة واللوازم	1285	1274	67
البرق والبريد والهاتف	7182	6816	190,5
تحرير الأراضي	2120	-	-
الجيش العربي	138817	136723	237
النفقات العامة	7485	7665	90
رئاسة المعتمدين	8907	9735	415
المجموع	281301	267708	483,5

ثانياً : الواردات لسنة 1925 - 1926 بالجنيه المصري

نوع الواردات	الميزانية	الواردات الحقيقية	
		جنيه	مليم
الجمارك والمكوس	56195	47740	232
الضرائب والرخص وغيرها	100315	98775	167,4/3
رسوم المحاكم ورسوم لقاء خدمات أخرى	11325	16933	556,4/3
البرق والبريد والهاتف	2696	5516	811
واردات من أملاك الدولة	1300	2578	239
الفوائد	200	41	490
أثمان الأراضي المبيعة	200	-	-
الواردات المتفرقة	6070	2453	983
الإعانة المالية من الحكومة البريطانية	103000	102358	75
المجموع	281301	275397	555

يتضح من الجدول السابق ما يأتي :

1 - اشتملت الميزانية على جدولين ؛ الأول للصرفيات الحقيقية والميزانية المقدرة مع بيان نوع الصرفيات ، والثاني للواردات الحقيقية والميزانية المقدرة ونوع الواردات .

2 - بلغت الصرفيات الحقيقية للحكومة مبلغ 275397 جنيهاً مصريّا ، في حين بلغت الإيرادات المحلية 174039 جنيهاً مصريّا .

3 - قدمت الحكومة البريطانية مبلغ 101358 جنيهاً مصريّا لسد العجز في النفقات ، وهذا شكل ما نسبته 58,3% من حجم الإيرادات المحلية .

4 - تمكن كبير الممثلين من تخفيض عجز الموازنة ، لكنه لم يغير من اعتمادها على المعونات المالية البريطانية التي وصلت إلى أكثر من نصف دخلها السنوي .

5 - تم ضبط إيرادات الحكومة ونفقاتها خوفا من الوقوع في اضطراب مالي ، وأصبحت النفقات العامة خاضعة للمراقبة ، ويتعين على الحكومة الرجوع إلى كبير الممثلين إذا ما أرادت صرف أي مبلغ مالي لم يرد ذكره بقانون الموازنة السنوية .

وأخيرا . . . أقتبس هذه الفقرة من المذكرة التي كتبها جلبرت كلايتون في 1 شباط (فبراير) 1924 بشأن شرق الأردن « . . . وبنفس الوقت يجب الاعتراف بأن سياسة المعونات المالية قد بررت نفسها ، وعلى الرغم من حالات الفشل المتعددة فإن حكومة شرق الأردن قد حققت الهدف الرئيس الذي أنشئت من أجله ، فمنذ تأسيس الحكومة والذي صادف تأسيس قوات الأمن ، لم تذكر أية هجمات على فلسطين ولا على شرق الأردن ، ومع ذلك مازال هناك بعض الخطر من الغارات البدوية»[83] .

الهوامش والمراجع

(1) F.O. 371/5/5121, **From H. Samuel to Earl Curzon**, 7 th August 1920.

(2) هربرت صموئيل : أول المندوبين الساميين البريطانيين على فلسطين وشرق الأردن ، وهو من أصل يهودي ، وصف بأنه كان يمثل الصهيونية العالمية أكثر من تمثيله للحكومة البريطانية . دعا بريطانيا في 7 آب (أغسطس) 1920 إلى احتلال شرق الأردن وإلحاقها بفلسطين ، لإقامة الوطن القومي اليهودي فيها . انظر : عمر عبدالعزيز عمر ، **دراسات في تاريخ العرب الحديث والمعاصر** ، بيروت ، دار النهضة العربية ، 1975 ، ص 657 .

(3) F.O. 371/5121, From H. Samuel to Earl Curzon, 7th August 1920.

(4) No. 305, D.B.P., p. 337-338.

(5) No. 345, D.B.P., p.408-411, From Earl Curzon to H. Samuel, 12 April 1921.

(6) **Records of the Hashimite Dynasties (R.H.D),** Edited by Alan del-l-Rush, Archive Editions, 1995. Vol. 6. P. 94-100.

(7) قرار مجلس المشاورين رقم 3 ، **مجموعة قوانين وأنظمة سنة 1921** ، عمان ، المطبعة الأميرية ، (نسخة من أوراق سامح حجازي) .

(8) راجع مجموعة قوانين وأنظمة سنوات 1921, 1922, 1923 في مجموعة القوانين والأنظمة ، عمان ، المطبعة الأميرية «نسخة من هذه المجموعة مأخوذة من أوراق سامح حجازي» **مجموعة القوانين والأنظمة من سنة 1918-1931** ، جمعها محمد توفيق سنو ، عمان ، المطبعة الوطنية ، القسم الأول ، 1933 .

(9) مجموعة القوانين والأنظمة من سنة 1918 - 1931 ، القسم الأول ، ص : 194 .

(10) **الشرق العربي** ، السنة الأولى ، عدد 3 (11 حزيران 1923) ، ص : 2 .

(11) **مخطوطة النظام المالي لإمارة شرق الأردن** ، شكري شعشاعة محفوظة لدى ورثته في عمان ، ص : 3-4, 40 .

(12) Amir's Treatment to Bani Sakhr and Kerek Tribes, **R.H.D.**, p. 248.

- تعامل الأهالي في سوريا ومنها شرق الأردن بعدة أنواع من العملات منها الليرة الإنجليزية الذهبية أو الجنيه الذهب ، وكان من الصعب تحديد قيمته بالنسبة لليرة العثمانية ، حيث كان في سنة 1857 سعره الرسمي 117,5 قرش ، وفي سنة 1872 حوالي 126,5 قرش ، وفي سنة 1882 حوالي 154 قرشاً . وإذا أخذنا السعر الأخير فإن المبلغ المدفوع يساوي حوالي 924 ليرة عثمانية ، انظر :

Walid Al-Arid, XiX, yu'zy, Ida cebel-I Nablus Doktora TeZi, Istanbul, 1992. P. 480-483.

محمد صلاح ، قضاء السلط في أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين : 1890 - 1921 ، بيروت ، جامعة القديس يوسف ، رسالة ماجستير غير منشورة ، 1981 ، ص139-140 .

(13) **جريدة الكرمل** ، حيفا ، عدد 1144 (30 أيلول 1925) ، ص3 .

Amir's Treatment, R.H.D., p. 250.

(14) Administration, R.H.D., p. 248.

(15) **Personal Papers, Herbert Samuel Papers,** By J. Philpy, 26th June 1924, **Memorandum on Trans-Jourdan and Other Near East Problems**, File No. 15, p.8.

(16) **Notes on Mr. Philpy Memorandum**, By H. Samuel, St. Antonys College-Middle East Library Privet Papers, Philpy Papers, File No. 5' Amir's Treatment R.H.F., p. 248-250.

(17) **الشرق العربي** ، السنة الأولى ، عدد 16 (10 أيلول 1923) ، ص : 2 .

(18) **الشرق العربي** ، السنة الأولى ، عدد 17 (17 أيلول 1923) ، ص : 3 .

(19) Conversation on Trans-Jordania, Heid at Government House, Jersualem, 28th March 1921, **R.H.D.,** p.94.

(20) F.O. 371/6343, **Letter fom Mr. Churchill to Sir H. Samuel**, 2nd April 1921.

(21) R.H.D., p. 111, High Commissioner.

(22) Cabinet No. 45/21, **R.H.D.,** p. 131.

(23) علي محافظة ، **تاريخ الأردن المعاصر** ، عمان ، مطبعة القوات المسلحة الأردنية ، الطبعة الأولى ، 1973 ، ص39 .

(24) Ruling Families, Civil Secretary to High Commissioner, W. Deedes, ., 48, **R.H.D.,** p. 175, 32D/Pol. P. 187.

(25) 32D/Pol., **R.H.D.,** p. 188.

بيك : كان ضابطاً في فرقة الجمالة المصرية ، أرسله صموئيل المندوب السامي البريطاني على فلسطين إلى شرق الأردن لدراسة الوضع الداخلي فيها ، وتقديم تقرير عن قوات الشرطة والدرك ، حيث كلف بعدها بإنشاء القوة السيارة أو قوة الاحتياط ، ثم أصبح قائداً للجيش العربي بعد توحيد هذه القوة مع قوة الشرطة في تشرين أول أكتوبر 1923 ، كان رجل الانتداب الأول والمعتمد في تنفيذ مخططاتها في المنطقة ، علي محافظة ، **تاريخ الأردن المعاصر** ، الصفحات : 38, 40, 41, 46 .

(26) No. 436, R.H.D., p. 183, 32D/Pol., R.H.D.,p. 188, 33-7/293. Date 13th May 1923, **R.H.D.,**p. 245.

(27) Suggested Economies in Budget Estimates, **R.H.D.,**p. 255.

كان أول من تولى منصب كبير الممثلين البريطانيين في حكومة شرق الأردن **جليوس** ابرامسون (J. Abramson) حيث مكث ستة أشهر وكان من أصل يهودي ، وصفه الأمير عبدالله بأنه رجل محترم وقور ، وخلفه بصورة مؤقتة **لورنس** (Lawrence) الذي كان مستشاراً لوزير المستعمرات للشؤون العربية ، ومن أنصار فكرة الاتفاق مع الأمير عبدالله على حكم البلاد ، ثم جاء بعده **جون فيلبي** (J.Philpy) الذي عين في كانون الثاني (يناير) 1922 ، واستمر حتى نيسان (أبريل) 1924 ، وكان قد أعلن إسلامه ، وعرف بصداقته للملك عبدالعزيز بن سعود ، وصفه الأمير عبدالله بالصلف وبالإخلاص للبلاد التي يعمل بها .

مذكرات الملك عبدالله ، عمان ، المطبعة الهاشمية ، الطبعة الرابعة ، 1965 ، ص :189-190 ، منيب الماضي وسليمان موسى ، **تاريخ الأردن في القرن العشرين** ، الطبعة الأولى ، 1959 ، ص173-425 .

(28) Memorandum by Sir G. Clayton, **R.H.D.,**p. 263.

(29) 32D/Pol., **R.H.D.,** p. 196, Memorandum by Sir G. Clayton, **R.H.D.,**p. 263.

(30) No. 3/7/293, R.H.D., p. 245, and No. 11/48/438. **Records of Jordan 1919-1965,** (R.J) Edited by Jane Priestland, 1996, Vol. 2, p. 108.

(31) EE/7/393,R.D.H., p. 246.

(32) Financial Situation, **R.H.D.**,p. 251.

(33) **Personal Papers**, by j. Philpy, p. 9; **Notes on Mr. Philpy Memorandum**, by H. Samuel, File 5; TJ/1/9; **R.H.D.**,p. 257.

(34) No.11/48/438, **R.J.**, p. 101-103.

(35) No.11/48/438, **R.J.**, p. 101.

(36) No.11/48/438, **R.J.**, p. 105.

(37) **Personal Papers**, by J. Philpy, p.10.

(38) TJ/1/9, **R.J.**, p. 109.

(39) From, c.o. to H. Samuel, **R.J.**, p. 79.

(40) Memorandum, by G Clayton, **R.H.D.**, p. 263.

From, c.o. to H. Samuel, R.J., p79. (41)

Personal Papers, by J. Philpy, p. 11. (42)

Colonel C.H.F. Cox's Memorandum, R.H.D., p. 259. (43)

عين **هندري كوكس** (H. Cox) معتمداً بريطانيا في شرق الأردن خلفا لجون فيلبي في نيسان (أبريل) 1924 ، واستمر حتى سنة 1939 ، كان حاكما للواء السامرة في فلسطين ، ووصفه الأمير بأنه ذو شخصية إدارية لا يحب التعامل مع أشخاص لا يرتاح لهم ، ويرغب في إسداء الخير للناس رغم أنوفهم .

مذكرات الملك عبدالله ، ص : 189 - 190 ، منيب الماضي وسليمان موسى ، **تاريخ الأردن** ، ص :234, 425 .

Trans-Jordan Government Budget. No. 11/73, **R.J., p.** 229. (44)

No. TJ. 1/10, **R.J.**, p. 224-227. (45)

J.H. Thomas, c.o., **R.J.**, p. 235. (46)

Chief British Representative. No. 11/48/438. **R.J.**, p. 102-104. (47)

TJ/1/9, R.J., p. 109' and No. 11/48/438, p.107. (48)

Hational Party, **R.H.D.**, p. 251. (49)

Colonel C.H.F Cox's Memorandum, **R.H.D.**, p. 259. (50)

J.H. Thomas. c.o., **R.J.**, p. 231-237. (51)

Trans-Jordan Government Budget, No. 11/ 73, R.J., p. 228-230. (52)

TJ 1/10, **R. J.**, p. 224. (53)

T.H. Thomas. c.o., **R. J.**, p. 237. (54)

TJ/78, **R.H.D,** p. 304-3-5. (55)

(56) **الشرق العربي** ، السنة الأولى ، عدد 48 (31 آذار 1924) ، ص2 .

Finance, 32D/Pol, **R.H.D.**, p. 109. (57)

Memorandum, **R.H.D.**, p. 262. (58)

كان **جلبرت كلايتون** (G.Clayton) من موظفي وزارة المستعمرات . انتدبته الحكومة البريطانية للتفاوض مع الأمير عبدالله عند زيارته للندن في تشرين أول (أكتوبر) 1922 ، ثم شغل منصب السكرتير المدني العام للمندوب السامي على فلسطين ، وشارك في الاحتفال الذي جرى في عمان بمناسبة إعلان استقلال الأردن في 25 آيار (مايو) 1923 .

علي محافظة ، **تاريخ الأردن المعاصر** ، ص32 ، **الشرق العربي** ، عدد 1 ، 28 آيار 1923 ، ص1 .

Memorandum, **R.H.D.**, p. 259. (59)

TJ./1/10, **R.J.**, p. 224-225. (60)

11/48/438, R.J., p.107. (61)

Personal Papers, by J. Philpy, p. 9. (62)

(63) يمثل هذا الرقم مجموع النفقات العامة للحكومة كما ذكرها المندوب السامي ، بعد طرح قيمة المعونة المقدمة من حكومة فلسطين والبالغة 59,500 جنيه ، TJ.1/19, R.J., p. 225 .

وورد في كتاب علي محافظة تاريخ الأردن المعاصر ص37 أن حجم المعونة المالية البريطانية للسنة المالية 1924 - 1925 ، بلغ 75,632 جنيه ، وبلغت الإيرادات العامة حوالي 198,018 جنيه ، في حين قدرت المعونة بحوالي 77572 جنيهاً . والإيرادات العامة بحوالي 280673 جنيهاً . انظر كتاب :

Goegraphical K Hand book, Palestine and Trans-Jordan, 1943.

كما قدرت المعونة المالية أيضاً بحوالي 14,850 جنيه في :

Financial Situation In trans-Jordan, Palestine and trans-Jordan expenditure, R.J. Vol. 3.,p.323.

(64) **الشرق العربي** ، السنة الخامسة ، عدد 161 ، (15 تموز 1927) ، ص13 .

(65) **مجموعة القوانين والأنظمة** من سنة 1918-1931 ، ص : 194 .

(66) Suggested Economies. R.H.D, p. 255; Letter from Philpy to H. Samuel, **R.J.**, p. 77-79.

(67) 11/48/438, **R.J.**, p. 107.

(68) 11/48/438, **R.J.**, p. 101-106.

(69) Financial Situation, and Suggested Economies in Budget Estimates, **R.H.D.**, p. 254-255.

(70) 11/48/483, R.J., p. 104.

(71) **Personal Papers**, by J. Philpy, p. 14.

(72) **Personal Papers**, by J. Philpy, p. 19-25.

(73) **مجموعة القوانين والأنظمة** من سنة 1918-1931 ، ص : 864 .

(74) **مخطوطة النظام المالي** ، ص27 .

(75) **مجموعة القوانين والأنظمة** من سنة 1918-1931 ، ص195 ،

Personal Papers, by J. Philpy, p. 21-22.

(76) راجع ص : 133 من هذا البحث .

(77) **Notes on Mr. Philpy Memorandum**, by H. Samuel Rile 5.

(78) F.O. 371/0/0/633' **Personal papers**, by J. Philpy, p. 9.

(79) National Party and Legislative Assembly, **R.H.D.**, p. 251.

(80) F.O. 371/0/0/633, Report by Peak.

(81) Trans-Jordan Government Budget, 11/73, **R.J., p.** 228-250.

(82) **الشرق العربي** ، السنة الخامسة ، عدد 161 (15 تموز 1927) ، ص٢.

(83) Memorandum, by Sir G, Clayton, **R.H.D.**, p. 263.

* * *